القضايا الاجتماعية الكبرى

في العالم العربي

للدكتور عبد الرحمن شهبندر

معرض المذاهب السياسية

من جمهورية افلاطون إلى شيوعية روسيا

«علم السياسة» هو البحث في اشكال الحكومات التي نشأت على سطح الارض سواء منها الماضية والحاضرة ، و «حكمة السياسة» هي البحث في اصل المجتمع البشري والعوامل التي افضت الى تأليفه وجعلت الانسان مدنيًا بالطبع . وهذا التفريق بين هاتين الناحيتين من موضوع السياسة العام هو تفريق حديث لم يصل اليه الكتّاب الا في الاعصر المتأخرة. على ان معظم الذين طرقوا الموضوعات السياسية لا يزالون يمزجون الواحد منهما بالآخر مزجاً ملحوظاً في حين يتطلب التنقيح العلمي مراعاة هذا التفريق . وعندنا ان خير ما ينير الموقف السياسي الحاضر ويزوّد القارىء بالمعلومات التي تساعده على فهم التدرج الحاصل في الآراء السياسية وتطبيقها ان نستعرض امامه طائفة من الائمة الذين غادروا وراءهم رنة في العالم السياسي ونتناول بالتحليل ماذهبوا اليه سواء من وجهة «علم السياسة» ام من وجهة «الحكمة السياسية»

﴿ افلاطون ﴾ ان افلاطون هو أسبق من وسلتنا مدوّناتهم عن الشؤون السياسية والاجتماعية فقد عاش من سنة ٤٢٧ الى سنة ٣٤٧ ق.م . وجاء في كتابه (الجمهورية) الذي سد ثغرة كبيرة بنقله الى العربية حديثاً الاستاذ حنا خباز الشيء الكثير عن المعيشة الاولى البسيطة الحرّة وكان يرى ان تفتح ابواب الارتقاء على مصاريعها للناس جميعاً بالتثقيف والتهذيب الا العبيد فعليهم ان يحملوا على اكتافهم اهل التفرغ ويقوموا بخدمتهم . وعنده ان يمنح رجال التعليم اسمى المقامات في الحكومة وان الطبقات المهذبة الخاصة — وهي الطبقة الارستقراطية في عرفنا الحاضر — يجب ان تقوم بسندها الطبقات العامة الاعتيادية ، ومن الغريب مع كل هذه الارستقراطية ان يكون افلاطون شيوعيًا حتى في المرأة

ولما كانت معظم النظريات التي وضعت لتعليل السياسة او اسبابها هي نظريات عن طبيعة الانسان الاصلية فلا عجب ان نرى افلاطون من الذين نهجوا هذا المنهج . فقد ذهب في جملة ما ذهب اليه الى ان في نفس الانسانية اجزاء ثلاثة الاول الجزء العالم وهو الحكيم . الثاني الجزء الشجاع المتحمس وهو الروحي . والثالث الجزء الشهواني وهو البهيمي او الحيواني . يقابل ذلك اجزاء ثلاثة في بناء الجمعية البشرية متى كانت صحيحة التركيب وهذه الاجزاء هي (اولاً) الملك الفيلسوف كما تصوره افلاطون وقد دلَّ به على ضرورة تغلب العلم في المجتمع السياسي على الروح والشهوة — يعني يجب ان يحكم حجَّاب هذا الملك في « الجمهورية الكاملة » باعتبارهم المظهر الذي يتجلى فيه مبدأ تفوق العلم . (ثانياً) الجيش الشجاع المتحمس ويكون اعوان اولئك الحجاب ينفذ مقتضيات علمهم ويسير تحت لوائهم (ثالثاً) الدهماء أو عامة الناس وهم اهل الشهوة الخاضعون الخانعون والمسوقون إلى الاعمال المنتجة في المجتمع . وبديهي كما قال الاستاذ (كول) ان مثل هذه النظرية السياسية هي نظرة ارستوقراطية عظامية ينبذ صاحبها الفكرة الديموقراطية العصامية وراء ظهره ويمر على كلمة التساوي في الحقوق مر الكرام إذ يقول الواجب ان يقبض على زمام الحكم في الجمهور الجزء الاصلح لخدمته كما يجب ان يتسلط في الفرد عقله على سائر ملكاته . ويقوم المرء بعمله الاجتماعي وهو وظيفته التي خلق لها بحسب الاجزاء الثلاثة التي تتألف نفسه منها ونسبة تفوق هذه الاجزاء بعضها على بعض . فالحكيم وهو ذو الملكة العقلية المدركة المتفوقة خلق لان يكون حاكماً ذلك لانه اعرف الناس بالمصلحة واما الآخرون فلا حق لهم في هذا الامر ولا شأن لانهم جاهلون

ولعمري ان هذا الموقف الذي وقفه افلاطون في القرن الرابع قبل المسيح لا تزال تقفه عصبة المحافظين الارستوقراطيين في القرن العشرين من ادعائها بأن مواهبها العقلية وعنعناتها المتوارثة تجعلها وحدها اهلاً للاضطلاع بالحكم ، وهذا باب في النظرية السياسية لما يقفل ، وقد ملأ الكتَّاب أكوام المؤلفات والرسائل في علاجه ولما ينتهوا . وكأني بافلاطون يقول للاجيال اللاحقة هذا رأيي فاما ارستوقراطي صرف احرّم ممارسة الحكم على الذين لم يخلقوا له فما هو رأيكم ؟ بل ما هي السلطة السياسية ؟ اهي شيء من حق الانسان كما تساءل الاستاذ (كول) لا يتنازل عنه وقد اكتسبه بمجرد كونه انساناً يمشي على اثنتين ام هي شيء يتعلق بالعلم والمعرفة ؟ وهل على الخبير الفني المتخصص ان يعمل بأوامر يتلقاها أم هو نفسه مصدر هذه الاوامر ؟ وهل الاطباء يديرون شؤون المرضى في المستشفى أم المرضى يديرون شؤون الاطباء ؟ وهل السياسة ميدان للاخصائيين المتسلحين بسلاح العلم أم هي للنساء والرجال العاديين ؟ وهل الديموقراطية تعني هذيان اصوات متنافرة بعيدة عن الانسجام أم هنالك شيء من الحق في القول المأثور « اصوات الخلق اقلام الحق » ؟ ووراء ذلك كله سؤال اجدر بالاهتمام خلاصته

ما هو الانسان ؟ وما هي طبيعته ؟ . فعليك ان تعرف هذه الامور أو تصرف جهد الطاقة للاحاطة بكنهها قبل ان تصدر حكما كيف يجب ان يحكم الانسان أو ان يحكم عليه (1)

﴿ ارسطو المعلم الاول ﴾ هو تلميذ افلاطون واول من لاحظ تدرج الحكومة ونشوء النظام الاجتماعي وقد عالج الشؤون السياسية معالجة دقيقة حتى ان بعض آرائه لا يزال يعمل به الى اليوم . ومن ادق ملاحظاته قوله عن الحكم انهُ يأخذ شكلاً دوريًّا متعاقباً فالحكم الملكي في نظره هو الشكل الاساسي للحكومة ثم يعقبهُ الشكل العظامي الارستوقراطي وهو حكم النخبة المنتخبة وهذا يؤول الى الاوليغاركية وهي حكومة فاسدة قائمة على اقلية متآمرة مستغلة ثم تأتي حكومة الاكثرية وهي الديموقراطية وتختلف عن الديموقراطيات الحاضرة بانها مؤلفة من طبقات ، ويخلف هذه الحكومة الصالحة حكومة مؤلفة من الغوغاء اطلق عليها اسم (اوكلوكراسي) فيختلط الحابل بالنابل ويصير الامر والنهي بيد الحمق والطائشين . وعندما تبلغ الفوضى هذا الحد تهب « الدكتاتورية » من مرقدها وهي حكومة القاهر الحازم فيعاد النظام الاجتماعي الى سالف عهده . وعندنا ان هذه الملاحظة من خير ما خلفهُ المتقدمون في علم السياسة لانطباقها على الواقع كثيراً فمحمود شوكت باشا القائد العثماني الكبير مثلاً كان هذه اليد الحازمة التي انقذت الدولة العثمانية في سنة ١٩٠٩ من غوغاء جمعية رجعية اسسها سخيف امعهُ (درويش وحدتي) واطلق عليها اسم (الجمعية المحمدية)

ومن الامثال الصالحة على ملاحظة ارسطو هذه الدور موسوليني وظهوره بعد الفوضى التي كانت ضاربة اطنابها في ايطاليا ، والغازي مصطفى كمال باشا ونهوضه بالترك من بعد تمزقهم والتصدع الذي كان يهدد بنيانهم بالانهيار من الاساس عقيب انكسارهم في الحرب العالمية

وكانت الطريقة الخاصة التي سار عليها الاغريق المتقدمون في نظامهم السياسي ان المدينة الواحدة من مدنهم كانت تؤلف دولة قائمة بذاتها وكان جميع الافراد يشتركون في اتخاذ القرارات مباشرة من غير ان يلبوا عنهم احداً لان الطريقة النيابية الحاضرة كانت مجهولة لديهم . وكانت الاكثرية في الاجتماع تعين في بعض الاحيان بشدة التضييق من المجتمعين وفي غير ذلك بالاقتراع والانتخاب . وكانت زعامتهم ومقاليد امورهم بيد من يمتلك شخصية متفوقة عليهم ومعرفة بشؤون القيادة . ولم ير ارسطو في جميع ذلك شيئاً غير طبيعي يحتاج الى التعليل بل كان عن الانسان انهُ حيوان مدني بالطبع فيكون المجتمع والحالة هذه ظاهرة طبيعية نشأت من فطرة الانسان وان الدولة البلدية (City-State) هي في نظره وليدة الاسرة ودرجة لاحقة في النشوء من بعدها

(1) Outline of Modern Knowledge, p. 705.

الخلافة الاسلامية

وتتجلى المذاهب السياسية المتنوعة والآراء التي اشار اليها افلاطون خير التجلي في تاريخ الاسلام عامة والعرب منهم خاصة. وليس من المتعذر على الباحث مثلاً ان يرى المبادىء السياسية مخلوطة في الجيل الواحد والعمل الواحد خلطاً متماسكاً متشابكاً. فانتخاب اول خليفة ليتولى زمام المسلمين في دينهم ودنياهم هو عمل ديمقراطي في مبدئه ولكنه يختلف عن الاساليب الديمقراطية الحاضرة بحصره الانتخاب في اهل الحل والعقد بصورة مبهمة ليس فيها قاعدة يركن اليها ومعنى اهل الحل والعقد هو النخبة المنتخبة وهي الطبقة الارستقراطية طبعاً فهذا الحصر هو اقرب اذن الى الارستقراطية منهُ الى الديموقراطية والعامة كانوا بعيدين عن التدخل في شأنه وليس لهم صوت نافذ في اقراره او في رفضه لأن القواعد التي طبقت منذ اليوم الأول لم تعين لهؤلاء العامة مقاماً في الاقتراع أو في الانتخاب بل اعتبرتهم كما اعتبرهم افلاطون اداة تساق من غير ارادة ولا اختيار. وكان الخليفة والحق يقال رئيس جمهورية إلا انهُ تمتع بحقوق لا يحلم بها (هوفر) في الولايات المتحدة. وقد تجلت هذه الحقوق واشتدت عندما صارت الخلافة ملكاً متوارثاً وصار اصحابها يدعون الوكالة عن الله في كل شيء؛ يدلك على ذلك خطبة للمنصور بمكة جاء فيها «ايها الناس انا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله، اعمل فيه بمشيئته وارادته واعطيه باذنه؛ فقد جعلني عليه قفلاً ان شاء فتحني لاعطائكم وقسم أرزاقكم وانشاء ان يقفل عليَّ أقفلني»، ولم يعدم الخلفاء من الفقهاء من جوّز لهم مثل هذه الحقوق كما فعل صاحب «مطالع الانوار» بقوله عن الخليفة ان له حقّ التصرف «في رقاب الناس وأموالهم وابضاعهم». على انهُ مع كل النفوذ الذي كان للخليفة لا يجوز أن يدعى «مطلقاً» ابداً، لأن السلطة ليست له وانما هي للدستور — للشريعة التي كان حامياً لها ومسؤولاً عن تطبيقها، وكانت الحيدة عنها اعوجاجاً لا يأبى المسلمون — ولو نظرياً — ان يقوّموه بسيوفهم. فاذا كان الاستبداد هو ان يعمل صاحب الامر بمشيئته ويقتضي هواه ويدعي انه هو الدولة كما كان حال الملوك المستبدين في بلاد الغرب فالخليفة بهذا المعنى لم يكن مستبداً وانما اعطى لنفسه من الحق في فهم الدستور وتأويله وتطبيقه ما يخولهُ قوة صارمة. ولو اردنا أن نجمل الحالة التي كان عليها المسلمون في الصدر الاول بكلام مألوف في عصرنا لقلنا انهم انتخبوا رئيس جمهورية الى أجل غير مسمى بطريقة انتخاب محدودة تولتها الطبقة الارستقراطية وهم أهل الحل والعقد وخوّلوه في القضاء والتنفيذ سلطة لا حد لها وجعلوه مسؤولاً عن الدستور بطريقة عنيفة تكون حياته فيها عرضة للخطر، ولما

كانت الطريقة البارلمانية مجهولة في تلك الاعصر فحاولة تعيين هذه التهمة او المسؤولية كثيراً ما أدت الى الفتن والاضطرابات وسفك الدماء بين المسلمين لانهم لم يكونوا عارفين بمحلّ سلمي يرضاه الجميع أو الاكثرية المطلقة في معالجتها . وعلى القارىء أن يتذكر ان الخليفة مهما كان قادراً وعظيماً لايستطيع من الوجهة النظرية أن يغير شيئاً في الشريعة لان سلطتها مطلقة لاحد لها تصغر أمامها كل سلطة بل دائرته ودائرة قضاته وعماله محصورة في تأويلها وتطبيقها . ويجد علماء السياسة لذة كبيرة أن يروا بعض الكتاب المسلمين المتقدمين يذهبون الى أن الامة هي مصدر السلطة التي يتمتع بها الخليفة كما فعل أبو بكر الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ والمدفون بظاهر حلب. فقد ذهب في كتابه «البدائع» إلى أن الخليفة بمنزلة منذوب أو رسول عن المسلمين لذلك اذا عُزل او خُلع لسبب من الاسباب لم ينعزل قضاته بل هم على أعمالهم تأمرون وذلك لان «القاضي لا يعمل بولاية الخليفة وفي حقه بل بولاية المسلمين وحقوقهم ، وانما الخليفة بمنزلة الرسول عنهم ،لهذا لم تلحقهُ العهدة كالرسول في سائر العقود ، والوكيل في النكاح ، واذا كان رسولاً كان فعله بمنزلة فصل عامة المسلمين »[1]

ولئن كانت الخلافة في بدء الاسلام نظاماً جمهورياً ارستوقراطياً فقد تحولت في زمن بني امية الى ملك واصبحت دمشق الشام على ايدي الخلفاء او الملوك الامويين حصن العروبة الحصين وكانت الرابطة في الشرق كما كانت في الغرب رابطة دينية والاسلام كما هو معروف دين عمي ارسل الى جميع البشر على السواء الا أن كثرة الداخلين فيه من الاقوام الاخرى جعلت مركز العرب وحياته حرجاً خصوصاً لانهم كانوا بعد في دور التأسيس والفتح ،ولولا هذه النعرة العربية التي تجلت في بني امية لكان الخطر على الدولة الحديثة خطراً حقيقياً ولكان من المتعذر التنبؤ بما عسى ان يحدث يومئذٍ من التحولات في النشوء الديني في الشرق الادنى

ومما يستدعي الانتباه في امر الخلافة ويشير الى معنى من المعاني السياسية الحديثة المهمة عهد الطاعة للخليفة فقد اطلق المسلمون على هذا العهد اسم البيعة وكانوا « اذا بايعوا الامير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فاشبه ذلك فعل البائع والمشتري »او اشبه « المقاولة الاجتماعية » المبنية على فكرة التراضي والتي شرحها (جان جاك روسو) وجعلها الاساس المشروع للحكومات فكانت سبباً للثورة الفرنسوية . ولا يضير هذه المبايعة الحرة ما أصابها من الاكراه في بعض الاحوال والانتقال من المصافحة بالايدي الى تقبيل الارض او اليد او الرجل او الذيل او غير ذلك من علامات الخنوع على الطريقة الغربية عن العرب والتي دعاها ابن خلدون « كسروية »[2] لان الاصل هو التعاقد الحر كما هو ظاهر اولاً من اللفظ الدال على البيع والشراء وثانياً من العمل الذي يدل على التراضي بالمصافحة يداً بيد

(١) الاسلام واصول الحكم ص ١٠٠ (٢) « المقدمة » ص ١١٧١

﴿ ابن خلدون ﴾ ويكون بحث السياسة في الاسلام ناقصاً اذا لم يذكر ابن خلدون بشيء من الايضاح لان اسمهُ سيبقى مقروناً دائماً بالطريقة العقلية المنطقية في معالجة التاريخ الاسلامي، ولا تقل قيمة كتابته بهذا المعنى عن أثمن مخلفات المتقدمين السياسية من اغريق ورومان وهو الاقنوم الاخير في الثالوث الاجتماعي الذي يدخل فيهِ افلاطون وارسطاطاليس، وقد ذكر في « المقدمة » ان الخلافة الخالصة كانت في الصدر الاول الى آخر عهد علي ومن ثم تحولت الى ملك ولكن بقي هذا الملك محافظاً على معنى الخلافة بحيث لم يتغير فيها الا الوازع فقد كان دينيًّا ثم انقلب عصبية وسيفاً ولكن معنى الخلافة ايضاً زال من بعد هرون الرشيد وولده وزوال عصبية العرب فلم يبق منها الا الاسم وبلغ التحول في زمن ابن خلدون ان اصبح الامر ملكاً بحتاً « فكان الناس يدينون بطاعة الخليفة تبركاً والملك بجميع القابه ومناحيه لهم وليس للخليفة منهُ شيء »

ومن اللطف ما عمله ابن خلدون انهُ فرق بين الخلافة والملك والسياسة فجعل الملك حمل الناس على ما يقتضيه الغرض والشهوة، والسياسة حملهم على ما يقتضيه النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية وهو ما يماثل كلمة Politics عند الاغريق، الخلافة حملهم على ما يقتضيه الشرع، وعنده ان السلطتين القضائية والتنفيذية هما في يد رأس الحكومة الاسلامية، وقد أيَّد ذلك بقوله لما كان الجهاد مشروعاً في الملة الاسلامية لعموم الدعوة وحمل الناس على دين الاسلام اتحدت فيها الخلافة والملك « لتوجه الشركة من القائمين بها اليها معاً، واما ما سوى الملة الاسلامية فلم تكن دعوتهم عامة (هذا خطأ) ولا الجهاد عندهم مشروعاً الا في المدافعة فقط (وهذا من الوجهة العملية خطأ) فصار القائم بامر الدين فيها لا يعنيه شيء من سياسة الملك (وهذا من الوجهة التاريخية خطأ) لانهم غير مكلفين بالتغلب على الامم الاخرى وانما هم مطالبون باقامة دينهم في خاصة انفسهم » (١)

واستجد في عصرنا هذا مساع اصلاحية غايتها فصل الشؤون الدينية عن الشؤون السياسية تحريراً للاسلام من سلطة اوربا الاستعمارية فكان للمجددين على هذا النمط يرون ان التفريق بين حالة المسلمين المدنية المقيدة بالاسار والاغلال وحالتهم الدينية المبنية على عقائدهم الوجدانية يجب ان يفسح للدين مجالاً حرًّا تظهر مزاياه العملية ومقاييسه الاخلاقية بثوبها القشيب مما يؤول بالمسلمين في آخر الامر إلى ترقيتهم المادية والمعنوية ويسمح لهم بتنظيم شؤونهم بما لا يعرضهم للاحتكاك بالسلطة السياسية المتغلبة

بل ان بعض الكتاب المفكرين ذهب إلى أبعد من ذلك فجعل الاوضاع السياسية حتى في الصدر الاول ومنها الخلافة طبعاً ليست من الدين في شيء فالمسلمون اليوم أحرار في نظره غير

(١) المقتبسة من ١٦١

مقيدين في انتخاب المنهاج السياسي الذي يلائم احوالهم ؛ ومن هؤلاء الكتّاب السيد علي عبد الرازق فقد ذهب في رسالته « الاسلام وأصول الحكم » إلى ان الخلافة وضع سياسي حدث في زمن ابي بكر وان لقب خليفة رسول الله « كان سبباً من أسباب الخطإ الذي تسرّب إلى عامة المسلمين فخيل اليهم ان الخلافة مركز ديني وان من ولي امر المسلمين فقد حل منهم في المقام الذي كان يحله رسول الله صلى الله عليه وسلم » (١)

« وكان من مصلحة السلاطين ان يروجوا ذلك الخطأ بين الناس حتى يتخذوا من الدين دروعاً تحمي عروشهم ، وتذود الخارجين عليهم .... حتى اقيموا الناس إن طاعة الائمة من طاعة الله ، وعصيانهم من عصيان الله .... وحرموا عليهم النظر في العلوم السياسية وباسم الدين خدعوهم وضيقوا عليهم ... ثم حرموا عليهم كل ابواب العلم التي تمس حظائر الخلافة وكل ذلك انتهى بموت قوى البحث ونشاط الفكر بين المسلمين .... والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية .... ولا شيء في الدين يمنع المسلمين ان يسابقوا الامم الاخرى في علوم الاجتماع والسياسة كلها وان يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له واستكانوا اليه »

وغني عن البيان ان الغاية التي وضعها السيد علي عبد الرازق نصب عينيه هي تحرير العالم الاسلامي من الجمود المستحوذ عليه وفك مخالب القرون الوسطى الناشبة في عقليته ، فعمله هو عمل اصلاحي اجتماعي جريء ؛ لكن لئن ساغ هذا الكلام من الوجهة النظرية فهو لا يسوغ من الوجهة التاريخية العلمية لان الاسلام لم يبق على معظم ما كان عليه قبل الهجرة من الاقتصار على التوحيد والتنزيه وهو فضيلته الكبرى وغايته العظمى والدرس البليغ الذي تلقاه كما يقول (آتش . جي . ول) مما حدث في النصرانية من النظريات اللاهوتية (٢) بل ان خوضه المعارك للدفاع عن حوزته بقوة السلاح حتى افتتح مكة عنوة واخضع العرب المشركين بالقوة أدى بالضرورة إلى تلك القواعد السياسية الدنيوية التي سارت وقواعده الدينية الاخروية كتفاً لكتف ؛ خصوصاً لان الاسلام دين عملي عالج امور واقعة اكثر مما عالج شؤوناً نظرية فليس من المعقول ان يفتتح المدن وتتكمل عامته باكليل الظفر الباهر من غير ان تكون له قواعد سياسية تنشى البلاد بموجبها ، ويتعامل الغالب مع المغلوب بمقتضاها ، ولكن هذا الكلام لا يمنع رجال الاصلاح ابداً ان يدرسوا الدين درساً تاريخياً نفسياً اجتماعياً يؤدي إلى احاطتهم بروح التشريع الاسلامي ومعرفتهم ما هو الجوهر وما هو العرض في جميع ما عمل باسم الدين وتحت تأثيره ، فيروا موقفهم السياسي الخاص والقضايا الاجتماعية المتعلقة بهم على ضوء هذا الدرس التحليلي المستند إلى المكتشفات الحديثة ، وحينئذ لا نخالهم يصطدمون بشيء من العقبات فيما ينشدون من الاصلاح لان الدين متى كان عملياً في روحه جعل المصلحة العامة اعتباراً فوق سائر الاعتبارات

(١) الاسلام واصول الحكم ص ١٠١ وما بعد (٢) Outlines of History, p. 655